

اذا اراد الشرب ورج فالحام مع بني ما هنا وما في السنه حرمه السبب فما يجوز التحليل  
 للعدية ويجوز تاخير الغضاض في العيين يجوز تحليل الكفار مع حرمه السنه بشرط  
 التحليل ولا يمين له في اللهم والذين ومن اشهدت مشقة الصوم عليه تحليل  
 فدية يومين ولا فدية يوم غير الذي هو فيه فانه اي تحليل فدية اليوم الذي هو فيه  
 جائز ولو في اول ليلة بل هو مندوب قال وهو موافق لكلام الشافعي قوله  
 في بعض حواشيه ولا يجوز تحليل فدية اليوم قبل طلوع شجره فتأمل وان  
 تعدي بسببه كان فعلم ما ينشأ عنه المرض طويلا يخرج العصر فلا يصح الفطر  
 مما حذر المرحوم فلا يصح الفطر بنية الترخي كذا في جواز الفطر  
 ولا بد في فطر المريض ان يجير مر حوم وانما قال ذلك لان ما بعده وهو قوله  
 فان خافه وهو عن ما يصح التيمم في حالة يجوز فيها الفطر كما في بعض الافا  
 والحاصل انما اذا كان في قول في فطر المريض انما لا بد في جواز فطر  
 من مشقة تيمم التيمم فاقوله بعد ذلك فان خاف الى قوله وجب عليه الفطر وان  
 قلنا المراد بقوله ولا بد في فطر المريض انما لا يجب عليه الفطر الا كذا ان كان  
 لنا حاله يجوز فيها الفطر له ويلزم عليه وقوع التكرار في كلام الشافعي ما في عبارة  
 النهج وشرويه ويباح تركه بنية الترخي لمرض يضره الصوم فربما يصح التيمم  
 وان طرأ على الصوم انه وقد علمت ان المسافر يباح له الفطر مطلقا لا كذا  
 السفر وهو صائم فلا يفطر حتى لو شغل سافر قبل الفجر وجدته امتنع الفطر  
 بخلاف ما اذا طرأ المرض وهو صائم فانه يجوز له الفطر قاله مرفي في تحفة المبين  
 وغيره تقييد الفطر بها في السفر المذكورين يرجعوا اقامة بعضي فيها بخلاف بعض  
 وهو ظاهر السفر بان في تجوز الفطر تغيير حقيقة الوجوب بخلاف الفطر  
 وهو ظاهر وان نازع فيه الركني ومثله فيما يظهر كما يجتهد الاذعي ما لو كان  
 المسافر يطيع الصوم وغلب عليه فله ان لا يعيش اي غلب عليه فله ان  
 عقب العيد فيجب عليه الصوم ان كان قادرا على التحرف فقوله اول ايام  
 الصوم يرجع اقامة بعضي فيها مطبقا الى مسقط الايام والاول  
 يتم بالنما للمفعول وقت الشروع اي وقت صحة النية قال وعبارة الروض قبل الفجر

قوله حكم

حكم المريض اي في جواز الفطر وجوبه وكذا في عدم وجوبه اسما بعبارة  
 اليوم كما يوجد من كلامه بل بين له الامسك واعلان ذلك بجري في الحصاد  
 او الفاعل فيجب عليه النية في رمضان ثم انقضى مشقة شديدة افطر  
 والافلا الفطر المذكور في الطول المباح ظلل عليه بالنما الفاعل اي صح  
 له ظلة ويصح بالنما للمفعول فلترجع الرواية ان تقوم مواجزة في  
 البر للصيام في السفر وبام بدل ال وكان سفره او عزه هذا القيد ليس يتكورا  
 في الروض وشرحه عن صوم النطق المقطوع التقرب ان الله تعالى يميل  
 بفرح من العبادات وصوم النطق ثلاثة اقسام فتم يتكرر سنكر السنة  
 كصوم عرفة وعاشورا وناسوعا وشم يتكرر سنكر المكيوع وهو المقتضى  
 والخمس وشم يتكرر سنكر الشهور كاليام البيض كاعل ذلك كله من كلامه ان  
 في سبيل الله اي طاعة الله والمراد به الجهاد ورجل على ما لا يتزبره الا  
 وايضوت به حق ولا يتخلل قتاله به واخيره من مهماته عزوه اه تقييده  
 المصنف كما في شم ان الصوم كغيره يؤخذ في المظالم يوم الغنامة فيعلق به  
 المصنفا بخلاف الجاهلان فالمتعلقون به على المعتد ويدكر على ان الصوم يتعلقون  
 به حديث اندرون من المغلس سبعين خريفا في عامه فوجاز من  
 اطلاق البعض على الكل لان السنة تشمل على التعريف لعبر الحاج اما الحاج  
 فخلاف الاولين ان كان يصل عرفة بهار فان كان يصلها ليلها كراهة وخلاف  
 الاولين احتسب على الله اي ارجو من الله ورجاوه على الله محققا  
 كان نصيام الدهري فرضا فلا يردان السنة بعشرا مثاقيلها فمضموم اي يوم  
 كان بعشرة ايام فلا خصوصية لرمضان وسنة شوال عقب العيد  
 الاولين وعقب العيد لان ذكر سنة اخرى كما اوضحه قوله وليكره افراد يوم  
 الجمعة بالصوم لغيره من غير سبب ومستحب لعنه عطف على مكروه ويجوز  
 صوم المرأة لهذا حيث جاز التمتع بها ولا فلا فان قام بها ما من الوطئ كاحل  
 او اعتكاف قال الملا بان يستثنى من ذلك يوم عرفة وعاشور الا انها اوردان في  
 السنة مرة امير الراي او بالنون روايتان ان شام ايام الصومه فلا يردان

نسبت

قوله ليلها اي المصنف انما  
 في قوله ليلها  
 اي في قوله ليلها  
 اي في قوله ليلها

قوله ليلها اي المصنف انما  
 في قوله ليلها  
 اي في قوله ليلها  
 اي في قوله ليلها